

# فهرس

صحيفة

العينين أو حجر عليه من أعوانه ومع  
يستبد به  
ثم ننظر في أفعال من استولى على أموره ،  
فإن صار الإمام مأسورا في يد عدو قاهر  
لا يقدر على الخلاص  
ماقاله أحد في الإمام يخرج عليه من  
يطلب الملك  
ظاهر كلامه أن الثاني إذا قهر الأول  
زالت إمامته  
ماروى عنه مما يخالف ما تقدم  
ظاهر كلامه أن عثمان لم يخرج من  
الإمامة مع القهر  
أسر الإمام بعد عقد الإمامة له وإن  
وقع الإياس منه ، والتفصيل في ذلك .  
فإن عهد بالإمامة في حال أسره  
٢٣ وإن كان مأسورا مع بغاة المسلمين  
على أهل الاختيار أن يستنيبوا عنه .  
فإن خلع المأسور نفسه أو مات  
فإن كان أهل البغي قد نصبوا إماما  
لأنفسهم  
فإن تخاص المأسور لم يعد إلى الإمامة  
والإمامة تنعقد من وجهين  
وروى عنه ما دل على أنها تثبت بالقهر  
والغلبة  
٢٤ وإذا اجتمع أهل الحل والعقد على  
الاختيار للمنع

صحيفة

٣ مقدمة الأحكام السلطانية  
٧ سند الكتاب إلى مؤلفه والإجازة به  
١١ ترجمة القاضي أبي يعلى رحمه الله  
١٩ خطبة المؤلف  
١٩ فصول في الإمامة  
نصبة الإمام واجبة وطريق وجوبها  
كونها فرض كفاية وبيان مخاطب بها  
ما يعتبر في أهل الاختيار من الشرائط  
٢٠ المعتبر في أهل الإمامة أربع شرائط  
ماروى عن الإمام أحمد من إسقاط  
اعتبار العدالة والعلم والفضل  
ماروى عنه مما يخالف ما تقدم  
محمل كلام أحمد المتقدم  
وجود الصفات المعبرة حال العقد ثم  
عدمها بعد ، والتفصيل في ذلك  
٢١ عشى العين لا يمنع عقد الإمامة ولا  
استدامتها  
وأما ضعف البصر فإن كان أخشم  
الأنف أو فقد الذوق  
وأما الصمم والحرس وتمتمة اللسان  
ونقل السمع  
فإن كان مقطوع الذكر والأنثيين  
٢٢ قطع الأذنين وذهاب اليدين الذى يمنع  
العمل  
وذهاب الرجلين وذهاب إحداهما  
فإن كان أجده الأنف أو سمل إحدى

صيفة

فإن أجاب من تعين لهم بايعوه ، وإن امتنع عدل إلى من سواه

ظاهر كلام أحمد أنه جعل للقضاء والشهادة من فروض الكتابات الخ فإن تكافأ في شروط الإمامة اثنان الخ فإن وقف الاختيار على واحد من اثنين فقياس قول أحمد أنه يقرع بينهما للخ

٢٥ صفة العقد

لا يجوز عقد الإمامة لإمامين في بلدين الخ فإن علم السابق منهما الخ

ويجوز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده لا يعتبر في حال العهد شهادة أهل الحل والعقد

إذا عهد إلى رجل له أن يعزله قبل موته يجوز أن يعهد إلى من ينتسب إليه الخ

يعتبر قبول المعهود إليه بعلوم الموت المولى ويعتبر في المعهود إليه شروط الإمامة

٢٦ فإن كان صغيراً وقت العهد الخ

فإن عهد إلى غالب معلوم الحياة الخ لو عهد إلى اثنين فأكثر الخ

ليس لأهل الاختيار أن يختاروا في حياة المستخلف العاهد الخ

فإن خافوا انتشار الأمر بعد موته استأذنوه

هل يجوز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار ؟

قياس مذهبنا أنه لا يجوز الخ

صيفة

فإن قال عهدت بالأمر إلى فلان ؛ فإن مات قبل موتي فالإمام بعده فلان الخ

٢٧ فإن عهد إلى رجل ثم قال فلان مات فالإمام بعده فلان الخ

وفارق هذا الفصل الذي قبله الخ ولا يجب على كافة الناس معرفته بعينه

ويجوز أن يسمى خليفة ويسمى خليفة رسول الله

وهل يجوز أن يقال خليفة الله تعالى ؟ ويلزم الإمام من أمور الأئمة عشرة أشياء الخ

٢٨ وإذا قام الإمام بحقوق الأئمة وجب له عليهم حقان الخ

فصل في ولايات الإمام

وما يصدر عن الإمام أربعة أقسام

٢٩ أما تقليد الوزارة الخ

اشتقاق الوزارة

الوزارة على ضربين

وزارة التفويض ، وما يعتبر في تقليدها يفترق وزير التفويض إلى لفظ الخليفة

فإن وقع له بالنظر وأذن له بقياس المذهب الخ

تشتمل الوزارة على لفظين الخ فإن جمع بينهما انعقدت

فإن قال : نب عن الخ

فإن قال : قد استعنتك الخ

فإن قال : أنظر فيما إلى الخ

فإن قال : قد استوزرتك

صحيفة

صحيفة

٢٩ فإن قال : قد فوضت إليك

٣٠ فإن قال : قد قلدتك وزارتي

وعلى الوزير وزارة التفويض الخ

ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه الخ

كل ما صبح من الإمام صبح من هذا

الوزير إلا ثلاثة أشياء

فإن عارضه الإمام في رد ما أمضاه الخ

فإن قلده الإمام واليا على عمل وقلده

الوزير غيره

٣١ وأما وزارة التنفيذ الخ

لا تقتصر هذه الوزارة إلى تقليد الخ

ما راعى في وزير التنفيذ من الأوصاف

فإن كان مشاركا في الرأي احتاج إلى

وصف ثامن

لا يجوز أن يقوم بوزارة التنفيذ امرأة الخ

٣٢ وقد قيل إنه يجوز أن يكون هذا الوزير

من أهل اللزمة

وجوه الفرق بين وزير التفويض

ووزير التنفيذ

ويقتصران أيضا في أربعة شروط الخ

ويجوز أن يقلد وزير تنفيذ على اجتماع

وانفراد الخ

قصود هذه الوزارة عن وزارة التفويض

المطلق من وجهين الخ

٣٣ فإن اتفقا بعد الاختلاف

فإن لم يشترك بينهما في النظر بل أفرده الخ

يجوز أن يقلد وزير تفويض مطلق

التصرف

لا يجوز لوزير التنفيذ التولية والعزل

يجوز لوزير التفويض التولية وعزل

مولاه

ليس لوزير التفويض التوقيع عن نفسه

ولا عن الخليفة إلا بإذنه

يجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه

إلى عماله وعمال الخليفة

وإذا عزل انعزل به عمال التنفيذ

لا التفويض

حكم ما إذا نهاء الخليفة عن الاستخلاف

تفويض تدبير الأقاليم إلى ولايتها

٣٤ إذا قلده الخليفة أميرا على إقليم نظرت،

إذا كان الأمير عام النظر شمل نظره

سبعة أمور الخ

ثم ينظر في عقد هذه الإمارة

ولو أطلق تقليد هذا الأمير

٣٥ ما يحتاج إليه في ابتداء تقليد الإمارة

وإذا قلده الخليفة هذه الإمارة

إذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أرزاق

جيشه بغير سبب لم يجز

يجوز له أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش

لا يجوز أن يفرض لجيش مبتدأ إلا بأمر

إذا نقص الخراج عن أرزاق الجيش

طالب الخليفة بتأمله

إذا تقلد الأمير من قبل الخليفة لم ينزل

بموت الخليفة

٣٦ ينزل الوزير بموت الخليفة

فأما إمارة الخاصة الخ

فأما إقامة الحدود الخ

وأما نظره في المظالم الخ

صحيفة

٣٦ وأما تسيير الحجيج من همله

٣٧ وأما إمامة الصلوات الخ

فإن تاخت ولاية هذا الأمير فغرا لم

يبتدى جهاد أهله إلا بإذن الخليفة

يعتبر في ولاية هذه الإمارة شروط وزارة

التنفيذ وزيادة شرطين الخ

لا يعتبر فيها العلم والفقه

شروط الإمارة الخاصة بقصر عن العامة

بشرط واحد

ليس على أحد من هذين الأميرين

مطالبة الخليفة بما أمضاه الخ

فإن حدث غير معهود وقفاه الخ

فإن خافا اتساع الخرق

فأما إمارة الاستيلاء

٣٨ الذي يمحفظ بتقليد المستولى من قوانين

الشرع

فإن لم يكمل في المستولى شروط الاختيار

الفرق بين إمارة الاستيلاء وإمارة

الاستكفاء من أربعة أوجه

٣٩ فأما الإمارة على الجهاد فهي على

ضربين الخ

أحكامها إذا عمت ستة: الأول تسيير الجيش

الثاني أن يتفقد خيلهم

أصناف المقاتلة: مرتزقة، ومتطوعة

الأوجه الأربعة في تأويل قوله تعالى:

(خفافا وثقالا)

٤٠ تعريف العرفاء. وجعل شعار لكل طائفة

٤١ من أحكام هذه الإمارة تسيير الحرب

المشركون في دار الحرب على ضربين

صحيفة

٤١ قل أن يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة

فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام

لم يضمن ديوات نفوسهم

يجوز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما

يشتر به

٤٢ يجوز أن يجيب إلى البراز إذا دعى إليه

ويدعو إليه ابتداء

الوجه فيه ما روى الخ

أول حرب شهدا رسول الله صلى الله

عليه وسلم

٤٣ تجوز المبارزة بشرطين الخ

يجوز لأمر الجيش أن يرض للشهادة

من الراغبين فيها من يعلم أن قتله يؤثر

أمرين الخ

لا يجوز قتل النساء والولدان

إذا ترمصوا في الحرب بنسائهم وأطفالهم

جاز قتلهم وكذا بأسارى المسلمين

يجوز عقر خيلهم من تحتهم

وليس لأحد من المسلمين عقر فرسه

٤٤ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم أمير

الجيش في سياستهم وهو عشرة أشياء

٤٥ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم المجاهدين

يحرم على المسلم أن ينهزم من مثليه إلا

لإحدى حالين

٤٦ قال الخرق: ولا يجوز للمسلم أن يهرب

من كافرين الخ

فأما ما يلزمهم في حق الأمير عليهم

فأربعة أشياء

صحيفة

٤٧ ومن أحكام هذه الإمارة مصابرة الأمير  
قتال العدو

وإذا كانت مصابرة القتال من حقوق  
الجهاد فهي لازمة حتى تظفر بمصلحة من  
أربع : إحداهن أن يسلموا

الثانية أن يظفره الله فيسبى ذراريهم  
للتخيير في الأسرى بين الأصالح من  
أربعة أشياء

٤٨ الخصلة الثالثة أن يبذلوا مالا على المسألة  
الخصلة الرابعة أن يسألوا المهادنة

مهادنة النبي صلى الله عليه وسلم قريشاً  
عام الحديبية

فإن هادنهم أكثر منها بطلت  
إذا نقضوا العهد صاروا حرباً  
إذا نقضوا العهد لم يحز قتل من في أيدينا  
من رهائنهم

٤٩ ماروى عن أبي عبد الله من قتل رهائنهم  
إذا قتلوا رهائن المسلمين

الدلالة على أنهم لا يقتلون النخ  
إذا لم يحز قتل رهائنهم لم يجب إطلاقهم

مالم نحاربهم ، فإذا حاربوا أطلقوا  
يجوز أن يشترط في عقد المهادنة رد من أسلم  
من رجالهم إذا آمنوا على رده لا يجوز  
رد من أسلم من نسائهم ولا يجوز شرطه  
إذا لم تدع الضرورة إلى عقد المهادنة لم يحز .

من يصح منه الأمان الخاص ؟  
من أحكام هذه الإمارة أنه يجوز

صحيفة

في حصار العدو أن ينصب عليهم  
العرادات والمنجنقات

وإن رأى في قطع شجرهم صلاحاً فحل  
يجوز أن يلقوا عليهم المياه  
٥٠ إذا استقى منهم عطشان كان الأمير غير آ  
بين سقيه ومنعه

ومن قتل منهم واره عن الأبصار ولم  
يلزمه تكفينه

لا يجوز تحريق أحد منهم بالنار  
تحريق أبي بكر لأهل الردة  
دفن شهداء المسلمين في ثيابهم  
لا يمنع الجيش من أكل طعامهم

٥١ لا يجوز لأحد وطء جارية من السبي إلا  
أن يعطاها بسهمه

فإن وطئها قبل القسمة هزر  
فإن أحبلها لحق به ولدها  
وإذا عقدت هذه الإمارة على غزاة

### قتال أهل الردة

لا يجوز لإقرار المرتد على رده  
إذا قتل المرتد لم يغسل  
٥٢ يكون مال المرتد فيثا

وإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله  
موقوفاً عليه

من أسر منهم قتل صبراً  
ولا يجوز أن تسترق رجالهم وتغنم أموالهم  
للذى حدثوا بعد الردة

للوجه في سبي الولدان والذرائر  
الوجه في استرقاق الولد الحادث  
حكم ما تلفوا من الأموال والأنفس

صحيفة

٥٣ الوجه فيه أنهم قد التزموا الخ  
من ادعيت عليه الردة فأنكرها  
لو قامت عليه البينة لم يصبر مسلماً بالإلنكار  
إذا امتنع قوم من أداء الزكاة  
وإن منعوها مع احترافهم بها

## ٥٤ قتال أهل البنى الخ

تعريض الخوارج لمل بمخالفة رأيه  
فإن تظاهروا باعتقادهم الخ  
٥٥ جواز تعزير من تظاهر منهم  
إذا اعتزلت الطائفة الباغية أهل العدل الخ  
إذا امتنعت عن طاعة الإمام الخ  
وإذا قلد الإمام أميراً على قتال البغاة  
ويعتبر أحوال من في الأسر منهم  
لا يستعان على قتالهم بمشرك  
منع أحمد من الاستعانة بمشرك في قتال  
أهل الحرب

عدم مهادنة البغاة وموادعتهم

٥٦ عدم رميهم بالمنجنيق والعرادات  
إذا احتاطوا بأهل العدل وخافوا منهم  
لا ينتفع بدوابهم وسلاحهم  
رد أموالهم إذا انجلت الحرب إليهم  
الصلاة على قتلى البغاة

إذا مرتجار أهل الذمة بعشار أهل البنى  
إذا جاء أهل البنى قبل القدرة عليهم  
لا يرث باغى قتل عادلاً بلا عكس  
٥٧ قول أبي بكر الخلال في كتاب الخلاف  
الوجه فيه الخ

قتال المخاربين وقطاع الطريق  
التفصيل في حدودهم وترتيبها

صحيفة

٥٨ قتالهم بخالف لقتال أهل البنى من خمسة  
أوجه  
إذا كان المولى على قتالهم مقصوراً للولاية  
وإن كانت ولايته عامة  
قتل من قتل منهم محنوم لا يجوز العفو عنه  
من قتل ولم يأخذ مالا  
٥٩ من أخذ المال ولم يقتل  
من كان منهم ردها

إذا تابوا بعد القدرة عليهم وقبلها  
إجراء أحكام قطاع الطريق على  
المخاربين في الأمصار  
توقف أحد في ذلك  
٦٠ إذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم  
أصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى  
يتخرج فيه وجه آخر  
وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى

## فصل في ولاية القضاء

شرائط تقليد القضاء سبعة الخ  
٦٢ إذا عرف ذلك جاز له أن يقضى ويفض  
حصول العلم بأنه من أهل الاجتهاد الخ  
وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعل  
ومعاذ في القضاء

٦٣ نفاة القياس هل يجوز أن يولوا القضاء  
جواز تقليد من يعتقد مذهب أحمد لمن  
يعتقد مذهب الشافعي القضاء

إعادة الاجتهاد عند تجديد الحكم  
شرط المولى على القاضي أن لا يحكم إلا  
بمذهب من ولاه باطل وهل تبطل الولاية ؟

صحيفة

صحيفة

٦٤ التفصيل بين ما كان شرطا وما أخرجه  
مخرج الأمر والنهي

بماذا تنعقد ولاية القضاة ؟

ألفاظ الولاية ضربان صريح وكناية

الصريح أربعة ألفاظ

الكنائيات قليل إنها سبعة ألفاظ

تقليد المشافهة وقبوله

شروط صحة الولاية

٦٥ إذا صحت الولاية فنظر المولى كالوكالة

إذا عزل وجب إظهار العزل

فإن حكم بعد عزله

إذا كانت ولاية القاضي عامة شملت

عشرة أحكام

٦٦ حديث شريح مع علي رضي الله عنه

٦٧ ليس لهذا القاضي جباية الخراج

أما أموال الصدقات

٦٨ قصر الولاية الخاصة على ما تضمنته

نص أحد على صحة الولاية في قدر

من المال

وجه هذا النص

يجوز أن يكون القاضي عام النظر

في خصوص العمل

وإن استخلفه قاض آخر ولم يستخلف

الخليفة، والوجه فيه

عدم التفریق بين أن يكون أذن له أو أطلق

ما يفارق به القاضي الوكيل

٦٩ إذا قلد جميع البلد له أن يحكم في أي

موضع شاء منه

٦٩ بطلان الولاية بشرط أن لا يقضى إلا

في موضع مخصوص

إذا قلد الحكم بين من ورد إليه لم يجوز

أن يحكم في غير داره

تقليد قاضيين على بلد

القول عند تجاذب الخصوم إلى القاضيين

قول الطالب

قصر ولاية القاضي على حكومة متعينة

إذا جعل النظر مقصورا على الأيام

٧٠ إذا قال من نظر يوم كذا بين الخصوم

فهو خليفة لم يجوز

إن قال من نظر فيه من أهل الاجتهاد

فهو خليفتي

فإن قال من نظر فيه من مفتي مذهب

كذا لم يجوز

لو سمى عددا فقال من نظر فيه من

فلان وفلان

فإن قال رد النظر إلى فلان وفلان جاز

طلب القضاء والتفصيل في ذلك

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله

والوجه فيه ما رواه أبو حفص الخ

٧١ والثانية لا يكره، وأصل هذا من كلامه

والوجه فيه

وإن لم يكن في القضاء ناظر الخ

٧٢ إن قصد لطلبه المنزلة

ذهب قوم إلى نفي الكراهة

بذل المال على طلب القضاء

لعن الله الراشي والمرثى

لا يقبل القاضي هدية من أهل عمله

صحيفة

٧٢ ليس للقاضي تأخير الخصوم  
و أن يحكم لأحد فروع

وأصوله

يشهد لعدوه ويحكم له ، لا العكس

خلفاء القاضي إذا مات

إذا أجمع أهل بلد على تقليد قاضي

فصل في ولاية المظالم

شروط الناظر فيها

٧٤ نظر النبي صلى الله عليه وسلم في المظالم

لم ينتدب للمظالم إلا أربعة

٧٥ أول من أفرد للظلمات يوما عبد الملك

ابن مروان

أول من ندب نفسه للمظالم عمر ابن

عبد العزيز

أول من جلس للمظالم من بني العباس

كان ماوك الفرس يرون ذلك من

قواعد الملك

٧٦ جعل يوم معلوم للمظالم

يستكمل مجلس ناظر المظالم بخمسة أشياء

يشتمل النظر في المظالم على عشرة أقسام

٧٧ الغصوب نوعان : غصوب سلطانية

٧٨ غصوب غلبت عليها الأيدي القوية

الوقوف ضربان : عامة وخاصة

٧٩ الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من

عشرة أوجه

٨٠ لا يخلو حال الدعوى عند الترافع إلى

والى المظالم من ثلاثة أوجه

وجوه قوة الدعوى ستة . الحالة الأولى :

أن يكون معها كتاب فيه شهود معدلون

حضور

صحيفة

٨٠ الحالة الثانية : أن يكون معها كتاب

فيه شهود بعضهم غائب

٨١ الحالة الثالثة : أن يكون معها كتاب

فيه شهود غير معدلين عند الحاكم

الحالة الرابعة : أن يكون الشهود موق

معدلون والكتاب موثق به

الحالة الخامسة : أن يكون مع المدعى

خط المدعى عليه

٨٢ الحالة السادسة : إظهار الحساب بما

تضمنته الدعوى

إن كان الحساب للمدعى

إن كان الحساب للمدعى عليه

٨٣ اقتران الدعوى بما يضعفها من ستة أحوال

الأولى : أن تقابل الدعوى بكتاب فيه

شهود حضور عدول يبطلان الدعوى

الثانية : أن يكون شهود الكتاب المقابل

للدعوى عدولا غائبين . وهذا على

ضربين

٨٤ الثالثة : أن يكون شهود الكتاب المقابل

حضورا غير معدلين

الرابعة : أن يكون الشهود موق معدلين

الخامسة : أن يقابل المدعى عليه بخط

المدعى بما يوجب إكذابه

٨٥ تجرد الدعوى عن أسباب القوة والضعف

بأحد ثلاثة

غاية الظن مع المدعى من ثلاثة أوجه

فالذى يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال

٨٦ غلبة الظن في جنة المدعى عليه من

ثلاثة أوجه



صحيفة

٨٦ نظر المظالم موضوع على الأصلح في فعل الجائز دون الواجب

إذا فرق دعاويه قاصدا إعنائه منع إذا تعادل حال المتنازعين

٨٧ إذا ترفع إلى ولاية المظالم في غوامض الأحكام

توقيعات ناظر المظالم وحال الموقع إليه توقيعه إلى من يكون واليا عليه كالقاضي

٨٨ الحالة الثانية : توقيعه إلى من لا ولاية له كقوقيه إلى فقيه أو شاهد

للتوقيع حالتان : أن يحال به على إجابة الخصم إلى ملتصقه

٨٩ الحالة الثانية : أن يحال فيه على إجابة الخصم إلى ماسأل الخ

للتوقيع : حال كمال وحال جواز ، وحال تخلو عن الأمرين

٩٠ فصل في ولاية النقابة

على ذوى الأنساب

تصبح هذه الولاية من إحدى ثلاث جهات النقابة على ضربين : خاصة ، وعامة

حقوق النظر في النقابة الخاصة اثنا عشر حقا

٩١ وأما النقابة العامة وحقوقها خمسة

٩٢ شروط النقابة العامة وأحوالها

إذا ترفع للنقيب أو للقاضي

إذا استعدى إلى قاضي جانب من يكون

في ولاية قاضي الجانب الآخر

٩٣ لو تراضى المتنازعان في أهل هذا

النسب بحكم القاضي

صحيفة

٩٣ إن تنازع طالبى وعباسى فدها كل منهما إلى حكم نقيه

فإن تمنع النقيبان أن يجتمعا

فإن أحضر أحدهما بينة عند القاضي الخ

٩٤ فصل في الولاية على إمامة الصلوات

نصب الإمامة على الصلوات الخمس معتبر

بحال المساجد . وهى سلطانية وعامة

وهذه الولاية طريقها الأولى لا طريق

الإلزام والوجوب

حكم الجماعة في الصلوات الخمس

إذا نذب السلطان لها إماما لم يكن لغيره

أن يتقدم مع حضوره

٩٥ إذا صلى الإمام وحضر من لم يدرك

الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة

إذا قلد السلطان لهذا المسجد إمامين

إذا قلدهما الإمامة من غير تخصيص كل

واحد منهما ببعض الصلوات

فإذا أطلق من غير تخصيص كان

الأسبق أحق بها

الاختلاف في السبق الذى يستحق به

التقدم

إذا حضر الإمامان في حال واحدة

٩٦ وإن تنازعاها احتمل أن يقرع بينهما

ويدخل في ولاية هذا الإمام تقليد

المؤذنين

له أن يأخذ المؤذنين بما يؤدى إليه

اجتهاده في الوقت والأذان

يعمل الإمام على اجتهاده في أحكام صلاته

صحيفة

٩٦ الصفات المعتبرة في تقليد هذا الإمام خمس

٩٧ إمامة الفاسق ، والمرأة والخنثى بالرجل

أقل ماضى هذا الإمام من القراءة والفقه

إذا اجتمع قارئ وفقيه

٩٨ يجوز أن يأخذ هذا الإمام ومؤذنه

رزقا من بيت المال

صلاة أبي بكر الخلال خلف الأئمة الذين

يأخذون الأجرة . وما روى عنه

في ذلك

وأما المساجد العامة

اختلاف أهل المسجد في اختيار الإمام

والمؤذن

٩٩ وأما الإمامة في صلاة الجمعة ، وهل هي

من الولايات الواجبة أو المندوبة

١٠٠ هل يجوز أن يكون عبدا أو صبيا

ما اشترط الفقهاء في الجمعة من الوطن

والعدد

١٠١ تجب الجمعة على من كان خارج المصر

إذا سمع النداء

١٠٢ ما روى عن أحمد أن أقل ما يجزى

في الجمعة أربعون ؛ وبيان الحكم

في ذلك ، وأنه لم يأت من السنة

ما يوجب هذا الشرط

١٠٣ اختلاف رأى الإمام والمأمومين فيما

يصح به الجمعة

إذا قيد السلطان الإمام في الجمعة بعدد

تعدد الجمعة في مواضع من المصر الجامع

١٠٤ ليس لمن قلنا الجمعة أن يؤم في الصلوات

الخمس

صحيفة

١٠٤ الإمامة في غير الصلوات الخمس :

العبد والخسوف والاستسقاء

١٠٥ صلاة العبد

١٠٦ صلاة الخسوفين

١٠٧ صلاة الاستسقاء

١٠٨ فصل في ولاية الحج

وهي ضربان

الولاية على تسيير الحجيج وللشروط

المعتبرة فيها وما عليه من الحقوق

١١٢ الولاية على إقامة الحج وما يعتبر فيها من

الشروط وما يختص به من الأحكام .

ما يستحب له من اتباع السنن بالحاج

في مناسكه ومشاعره

١١٤ فأما السادس المختلف فيه فتلاثة أشياء

١١٥ فصل في ولاية الصدقات

الأموال المزكاة ضربان : ظاهرة وباطنة

ليس لولى الصدقات نظر في زكاة المال

الباطن الخ

الأفضل أن يتولى رب المال نفقاتها بنفسه

الشروط المعتبرة في هذه الولاية

يجوز أن يتقلدها وتحرم عليه الخ

١١٦ دفع الزكاة إلى العبد إذا كان من

العاملين

إذا قلده وأطلق أو قلده أخذها وقسمتها

أو بالعكس

الأموال المزكاة أربعة

فأما الإبل الخ

١١٧ وأما البقر الخ

صيفة

١١٧ وأما الغنم الخ

١١٨ حكم الخليليين

لا يجمع مال الإنسان من الماشية إذا  
تفرقت أماكنه

شرط وجوب الزكاة في المواشي

لازكاة في الخيل والبغال والحمير

إذا كان الولى من عمال التفويض  
أخذها

من اختلف الفقهاء على رأيه

لا يلزم الإمام أن ينص له على القدر  
المأخوذ

١١٩ إذا كان العامل ذميا الخ

يجوز لمن يتولى إخراجها أن يعمل على  
اجتهاد نفسه إن كان من أهل الاجتهاد  
إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فاستفتى  
فقيمين فاختلفا عليه

إذا حضر العامل بعد أن عمل رب المال  
على اجتهاد نفسه

إذا اختلف اجتهاد العامل ورب المال  
فرمى رب المال بإيجاب ما أسقط أو

لزيادة الخ

المال الثاني

في ثمار النخل والكرم

١٢٠ شرط وجوب زكاة الثمار

خرص الثمار على أصلها بقدر الزكاة  
فأما ثمار البصرة

فخير أربابها الأمانة يعني ضمانها بمبلغ  
نخرجها وأن يكون في أيديهم أمانة

صيفة

١٢١ قدر زكاة الثمار

اختلاف العامل ورب المال فيما سقيت به

ضم أنواع النخل بعضها إلى بعض  
إذا كانت لواحد ولو كانت في بلدان

إخراج عشر ثمنها إذا بيعت

قول القاضي ورأيت في تعاليتي أبي بكر  
ابن مشكاي

١٢٢ إذا هلكت الثمار بعد خرصها

بجائحة الخ

المال الثالث : الزرع

لا يجب للعشر في البقول والخضر

١٢٣ اختلفت الرواية عنه في ضم الحنطة  
إلى الشعير

إذا جز المالك زرعه بقل أو قصيلا  
والفصيل في ذلك

١٢٤ المال الرابع : الذهب والفضة

نصاب الفضة

١٢٥ اختلفت الرواية في ضم الفضة إلى الذهب

١٢٦ إذا اتجر بها زكاها وربحها

إذا اتخذ من الذهب والفضة حليا مباحا

١٢٧ فأما المعادن

فهى من الأموال الظاهرة

الركاز والروايات في حكمه

١٢٩ فصل وعلى عامل الصدقات أن يدعو  
لأهلها عند دفعها

إذا كنتم رجل زكاة ماله وأخضاها عن  
العامل هل يغرمه زيادة عليها

صحيفة

١٣٠ قول أبي بكر بن جعفر مع أصحابنا

إذا كان العامل جائراً في أخذها عدلاً في قسمتها الخ

هل تدفع الزكاة إلى غير العامل ؟

١٣١ إذا ادعى رب المال إخراجها الخ

قبول قوله بلا عين

إذا أقر عامل الصدقة بقبضها قبل

قوله وقت ولايته

١٣٢ قسمة الصدقات الخ

أما الفقراء والمساكين والعاملون عليها

والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف

١٣٣ وأما سهم للرقاب

وأما الغارمون فهم صنفان

سهم سبيل الله وسهم ابن السبيل

لا يجوز نقل زكاة بلد إلى غيره الخ

اختلفت الرواية عنه في سهم سبيل الله الخ

١٣٤ لا يجوز أن يدفع زكاته إلى من يجب

عليه نفقه

يجوز دفعها إلى أقاربه الذين لا تلزمه

نفقتهم الخ

إحضار رب المال أقاربه إلى العامل

ليخصصهم بركة ماله

إذا استأجر رب المال بالعامل في مصرف

مركاة وسأله الأشراف على قسمتها

لم يلزمه

إذا هلكت الزكاة في يد العامل

صحيفة

١٣٥ إذا تلفت في يد رب المال

إذا ادعى رب المال تلف ماله

لا يجوز للعامل أخذ رشاً أو هدايا

الفرق بين الرشوة والهدية

١٣٥ شهادة أرباب الأموال على العامل

إذا ادعى أرباب الأموال دفعها للعامل

إذا أقر العامل بقبضها وادعى القسمة

إقرار رب المال عند العامل بقدر زكاته

إذا أخطأ رب المال قسمة الزكاة

و العامل في قسمته

١٣٦ فصل في قسمة النية والغنيمة

مخالفتها لأموال الصدقات من أربعة

أوجه

اتفاق النية والغنيمة من وجهين

واختلافهما من وجهين الخ

بيان النية وما في معناه

إذا ثبت أن حكمه حكم النية فهل يخصم ؟

١٣٧ ما ذكره الخرق أن فيه الخمس

وكلامه في ذلك

الثاني سهم ذوى القربى

١٣٨ الثالث لليتامى

الرابع للمساكين

الخامس لبنى السبيل

وأما أربعة أخماسه

أهل النية ذوى الهجرة الخ

اسم الهجرة وسقوط حكمها بعد الفتح

إذا أراد الإمام أن يصل قوماً الخ

صحيفة

١٣٩ يجوز للإمام إعطاء ذكور أولاده من

مال النية

إذا كانوا صغاراً فالحكم فيهم وفي أولاد

غيره سواء . وظاهر كلام أحمد جواز

العطاء لهم

الفرض للعبيد إذا كانوا مقاتلة

١٤٠ تنقسم ولاية العامل ثلاثة أقسام الخ

إذا بطلت ولاية العامل فقبض مال النية

الفرق بين صحة ولايته وفسادها

١٤١ فأما الغنيمة الخ

تعريف الأسرى ، وحكمهم ، وتخيير

الإمام فيهم

إذا ثبت خياره تصفح أحوالهم واجتهد

١٤٢ من أباح الإمام دمه ثم أسرجاز المني عليه

١٤٣ وأما السبي فهم النساء والأطفال

لا يفادى بالسبي على مال ولا على أسرى

من المسلمين

١٤٤ إن الفداء بالأسرى عوض الغنائم

من امتنع من الغنائم عن ترك حقه

إذا أصلمت منه ذات زوج

١٤٥ يحرم وطء السبايا حتى يستبرأ

ما غلب عليه المشركون من أموال

المسلمين إذا وجد قبل القسمة

جواز شراء أولاد أهل الحرب منهم

ما غنمه الواحد والاثنان هل يجزى

عليه حكم الغنيمة

إسلام أحد الأبوين لإسلام لصغير

أولادهما ، وإذا كان الصغير مميزاً الخ

صحيفة

١٤٦ فأما الأرضون إذا استولى عليها

المسلمون فتنقسم ثلاثة أقسام

١٤٧ ظاهر كلام أحمد أن الأرض لا تكون

وقفاً بالاستيلاء حتى يقفها الإمام

١٤٨ القسم الثاني ما أحلوا عنه خوفاً ، وظاهر

كلام أحمد أنها تكون وقفاً

القسم الثالث أن يستولى عليها صلحا

وهذا على ضريين الخ

١٥٠ فأما الأموال المنقولة

١٥١ تقسم الغنيمة بعد إخراج الخمس

والرضخ الخ

قسمة الغنيمة قسمة استحقاق

اختلفت الرواية عن أحمد في تفضيل

بعضهم على بعض

لا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل

١٥٢ إذا دخل دار الحرب بأمان لم يجز أن

يقاتلهم

١٥٣ فصل : في وضع الخراج والجزية

واجتماعهما من ثلاثة أوجه وعكسه

اشتقاق اسم الجزية

تؤخذ ممن له كتاب أو شبه كتاب

١٥٤ حكم من انتقل من يهودية إلى نصرانية

لا تجب الجزية إلا على الرجال الخ

١٥٥ اختلف عن أحمد في قدر الجزية على

ثلاث روايات

إذا صولخوا على مضاعفة الصدقة

١٥٦ ضيافة من يمر بهم من

المسلمين

صحيحة

١٥٦ الضيافة في حق المسلمين وبيان الواجب  
روى أبو بكر الخلال مادل على  
الاستحباب والإيجاب

١٥٧ الضيافة في حق الكفار والمسلمين وما  
يتفقان وما يختلفان فيه ، والفرق بينهما

١٥٨ ما يلزم الذي تركه ثمانية أشياء

١٥٩ ما ليس فيه ضرر مثل إظهار منكر الخ

١٦٠ ظاهر كلام الخرق أنه يكون نقضا للعهد

إثبات ما استقر من عهد الصلح معهم  
في دواوين الأمصار

لا تجب الجزية في السنة إلا مرة للخ  
ومن مات في أثناء السنة أخذ من

تركته بقدر ماضى . ومن أسلم

سقطت عنه وتسقط عن الفقير

والشيخ والزمن

حكم ما يقع بينهم من الشجار والنزاع  
في دينهم

١٦١ متى نقض عهده لم يبلغ مأمنه . وخير

الإمام فيه بين القتل والاسترقاق

ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام

الأمان

إذا أمن بالغ من عقلاء المسلمين حربيا

يصح أمان الصبي

بماذا ينتقض عهدهم ؟

لا يجوز أن يحدثوا في دار الإسلام

بيعة الخ

١٦٢ قول الخرق : ومن نقض العهد بمخالفة

شيء صولحوا عليه

ما قاله أبو بكر الخلال في كتاب الخلاف

صحيحة

١٦٢ الكلام في الخراج

أرض الخراج تنقسم أربعة أقسام

القسم الأول : مأخياة المسلمون

١٦٣ القسم الثاني : ما أسلم عليه أربابه

القسم الثالث : ما ملك عن المشركين

عنوة

القسم الرابع : ما صولحوا عليه ، وهو

على ضربين : أحدهما ما جلوا عنه الخ

١٦٤ الضرب الثاني : ما أقلفوا عليه وصالحونا

على إقراره في أيديهم . وهو ضربان

١٦٥ قدر الخراج المطلوب

١٦٦ ما ذكره أبو بكر الخلال عن أبي عبد الله

من أن للإمام النظر في الخراج فيزيده

وينقص

اختلاف الرواية عن عمر في الخراج

قول أحمد أصح وأصح حديث

في أرض السواد حديث عمرو بن

ميمون وأخذه به

١٦٧ يجب أن يراعى في وضع الخراج ما يحتمله

كل أرض من جودة الأرض ،

واختلاف أنواع زرعها ، وما تنسى به .

انقسام شرب الزرع والأشجار إلى

أربعة أقسام

فأما الغيل

وأما الكطائم

إذا ثبت هذا فلا بد لوضوح الخراج الخ

١٦٨ يعتبر واضح الخراج أصح للامور من

ثلاثة أحوال

مصحفة

١٦٩ اختلفت الرواية عن أحمد هل السواد  
موات يملك بالإحياء ؟

أخذ خراج الأرض إذا أمكن زرعها  
وإن لم تزرع

إذا كان خراج ما أخلّ بزرعه يختلف  
إذا كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها  
في كل عام

اختلاف خراج الزروع والثمار

١٧٠ لا يجوز نقل أرض الخراج إلى العشر  
سقى أرض العشر بماء الخراج  
اعتبار حكم الماء عند أبي حنيفة  
إذا بنى في أرض الخراج أبنية

١٧١ إذا أوجرت أرض الخراج أو أحييت  
تصريح أبي حنيفة في الجزء الثاني من  
الإجارة . وقول القاضي إن كلام أحمد  
لا يقضى ما قال

إذا اختلف العامل ورب الأرض  
في حكمها

إذا أدهى رب الأرض دفع الخراج  
العمل في دفع الخراج على البروزات  
السلطانية

١٧٢ من أعسر بخراجه أنظر . وإذا مطلق الخ  
إذا عجز رب الأرض عن عمارتها

١٧٣ ما يعبر في صحة ولاية عامل الخراج  
رزق عامل الخراج ، أجرة القسام ،  
تعريف الخراج

مصحفة

١٧٣ الجريب والقفيز والعشير والقصبة  
الأذرع سبعة

١٧٤ فأما القاضية

وأما اليوسفية ، والذراع السودا ،  
والذراع الهاشمية الصغرى والهاشمية  
الكبرى ، والذراع العمرية ، والذراع  
المأمونية

اعتبار أصحابنا الذراع الهاشمي في  
مساحة الفراسخ

وأما الدرهم فيحتاج فيه الخ  
١٧٥ اعتبار كل عشر دراهم وزن سبعة  
مناقيل ، والاختلاف في سبب  
استقرارها على هذا الوزن  
ضرب الدراهم في أيام الفرس على ثلاثة  
أوزان

قول المقرئ في تاريخ النقد

١٧٨ ذكر آخرون أن السبب في ذلك أن  
عمر قال : انظروا إلى أغلب ما يتعامل  
للناس به الخ

١٧٩ وأما النقد فمن خالص النفضة

فأما إنفاق المغشوشة فينظر الخ

١٨٠ الاختلاف في أول من ضرب الدراهم  
في الإسلام

الدراهم المكروحة . والاختلاف  
في تسميتها بذلك

اختلاف الرواية عن أحمد في حمل  
المحدث لها

صحيفة

صحيفة

١٨١ ضرب ابن هيرة للدراهم أجود مما

كانت أجود نقود بني أمية

أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير

قول أحمد رحمه الله ليس لأهل الإسلام

أن يضربوا إلا جيذا

إذا خلص العين والورق من غش

كان هو المعتبر

لو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع

جودتها

١٨٢ مكسور الدراهم والدنانير لا يلزم

أخذه في الخراج

كرهه أحمد كسر الدراهم على الإطلاق

١٨٣ الوجه في الكراهة

ماروى من النهى عن كسر سكة

المسلمين الخ

السكة هي الحديدية التي تطبع عليها

الدراهم

ما حكى عن مروان من قطع يد من

قطع درهما من دراهم فارس

قطع ابن الزبير من يقرض الدراهم بمكة

١٨٤ تكلم قوم على الخبر في النهى عن كسرها

فأما الكيل الخ

قول أحمد قفيز الحجاج صاع عمر

١٨٥ السواد في أول أيام الفرس

مبلغ خراج السواد في أيام عمر فن بعده

لم يزل السواد على المساحة والخراج إلى

أن عدل بهم المنصور إلى القسمة

ما أشار به أبو عبيد على المهدي في أرض

الخراج

١٨٦ الذي يوجه الحكم

بطلان تضمن المال لأموال الخراج

والعشر

١٨٧ وصية عمر رضي الله عنه العمال

بالرفق والعدل

فصل فيما يختلف أحكامه من البلاد

انقسام بلاد الإسلام ثلاثة أقسام

اختلاف الرواية عن أحمد في مكة هل

دخلها النبي صلى الله عليه وسلم صلحا

أم عنوة ؟

١٨٩ حكم بيع دور مكة وإجارتها، وما روى

عن الإمام في ذلك

١٩١ فأما ما طاف بمكة من نصب حرما

وحكمه

ماروى عن أحمد في البناء بمنى

حدود الحرم المكي

١٩٢ الاختلاف في مكة هل صارت حراما

بسؤال إبراهيم أو كانت قبله كذلك

ما يختص به الحرم من الأحكام خمسة

١٩٣ أحدها أن لا يدخله محل قدم إليه حتى

يحرم لدخوله

الثاني : أن لا يجارب أهله

١٩٤ الثالث : تحريم صيده

الرابع : تحريم قطع شجره ورعي حشيشه

١٩٥ الخامس : أن لا يدخله غير المسلمين

وإذا مات مشرك في الحرم حرم دفنه فيه

فأما سائر المساجد

فأما الحجاز فأما سوى الحرم منه

مخصوص بأربعة أحكام الخ



صحيفة

صحيفة

١٩٥ أحدها : لا يستوطنه كافر

١٩٧ الثاني : لا تدفن فيه موتاهم ، وينقلون

الثالث : لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم  
حرم ما بين لابتيها

الرابع : انقسام أرض الحجاز التي  
اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بفتحها إلى قسمين

أحدهما : صدقات رسول الله صلى  
الله عليه وسلم

الخلاف في أربعة أخماس النى هل كان  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ؟

١٩٩ صدقاته صلى الله عليه وسلم ثمانية

أحدهما : أول أرض ملكها صلى الله  
عليه وسلم من وصية مخبريق اليهودى  
وهى سبعة حواط

الثانية : أرض من أموال النصير

٢٠٠ الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون  
من خيبر

٢٠١ السادسة : النصف من فدك

السابعة : الثلث من وادى القرى

الثامنة : موضع بسوق المدينة

فأما ماصوى هذه من أمواله فذكر  
الواقدى الخ

٢٠٢ فأما الداران بمكة فإن عقيلبا باعها

وأما دور أزواج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقد كان أعطى كل واحدة

الدار التي تسكنها

وأما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٠٢ وأما البردة والقضب

٢٠٣ وأما الخاتم

وأما ماعدا الحرم والحجاز

فأربعة أقسام

فأما أرض السواد فلانها أصل الخ

سبب تسميته سوادا

٢٠٤ سبب تسمية العراق عراقا

حد السواد طولاً وعرضاً

حد العراق طولاً وعرضاً ومسحبه

الكلام في فتح السواد وحكمه

مذهب أحد أنه فتح عنوة ولم يقسمه

عمر بل وقفه

٢٠٦ أجاز أحد شراء ما تدعو الحاجة إليه

من أرض السواد

الحجة في شراء السواد وعدم بيعه فعل

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

المعاوضة هل ما أحدث فيها من بناء

وغراس

٢٠٧ مات أبو عبد الله وعليه خمسة وأربعون

دينارا ديناً فأوصى أن يعطى من الغلة

والوجه فيه

قول أحمد : التجارة أحب إلى من

غلة بغداد » والغلة في ذلك

من أصل أحد أن الزرع في الأرض

المقصوبة لصاحب الأرض

٢٠٨ وأما إجارة أرض السواد فتجوز

الفرق بين مكة وأرض السواد

صحيفة

صحيفة

٢٠٨ فلان قبل اذا كان الخراج اجرة منهم  
مياه أحد صفارا

اختيار أحد المزارعة على الإجارة للسواد

٢٠٩ فصل : في إحياء الموات

واستخراج المياه

تعريف الموات

صفة الإحياء لأرض البناء وأرض الزرع

٢١٠ مسألة بيع العمارة التي هي الإثارة

٢١١ إذا تحجر مواتا كان أحق بإحيائه  
من غيره

مأحياء من الموات معشور الخ

٢١٢ حریم ما أحياه من الموات

إذا انحسر نهر عظيم كدجلة والفرات

عن موضع لم يجوز لأحد أن يحياه

تمصير الصحابة البصرة وجعلها خططا

٢١٣ قدر الطريق والأفنية بين الدور والمرافق

فأما المياه المستخرجة

فثلاثة أقسام

فأما الأنهار فتقسم ثلاثة أقسام

٢١٤ ما أجراه الله من الأنهار الكبار ، وما

أجراه من الأنهار الصغار ، وكيفية

لشرب والسقي

٢١٥ ما احتفروه الآدميون من الأنهار وحكمه

٢١٦ لا يخلو شربهم من ثلاثة أقسام

حریم هذا النهر المحفور في الموات

٢١٧ فأما الآبار فلحافرها ثلاثة أحوال :

أن يحفرها للسابلة ، أو لارتفاقه بمائها

أو لنفسه ملكا . ونحكم كل منها

٢١٧ إن سبق إلى بئر هفرها الكلها صارت  
ملكاً له بجرعها ، وهو خمسون ذراعاً

٢١٨ حریم البئر العادي ، والبديء ، والعين  
السائحة

حكم ماء البئر المملوكة ، وهل يجوز بيعها ؟

٢١٩ إن لم يفضل من الماء عن كفايته لم يلزمه

بذلك شيء منه إلا المضطر على نفس

فلان فضل لزمه بذلك للشاربة من المواشي

والحيوان ، وفي بذله للزرع روايان

٢٢٠ بذل فضل الماء معتبر بأربعة شروط

يجوز مع الإخلال بهذه الشروط أن

يأخذ منه إذا باعه مقدراً بكيل أو

وزن لأجزأاً ولا يرى ماشية

٢٢١ حكم البئر يحفرها إلى جانب بئر الجار

إذا جرت ماءها أو غيرته

وأما العميون فتقسم ثلاثة أقسام

٢٢٢ فصل : في الحمى والإرقاق

تعريف الحمى

٢٢٣ حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقدره

٢٢٤ حكم حمى الأئمة بعده

إذا جرى على الأرض حكم الحمى الخ

لوضاق الحمى عن جميع الناس

لم يجوز أن يختص به أفتياؤهم

إذا استقر حكم الحمى على أرض

فأقدم من أحياها

لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من

أرباب المواشي عوضاً عن مراعى موات

أو حمى

صحيفة

٢٢٤ وأما الأرفاق فتقسم ثلاثة أقسام

الأول : ما يختص بالصحارى والقلوات

٢٢٥ الثانى : ما يختص بأفنية الدور والأوكلاك

٢٢٦ وأما حريم المساجد والجوامع

القسم الثالث : ما يختص بأفنية

الشوارع والطرق وهو القسم الثالث

حكم البيع على الطريق الواسع

فأما جلوس العلماء والفقهاء فى الجوامع

والمساجد الخ

٢٢٧ إذا أراد أن يترتب فى أحد المساجد

من هو أهل لتدريس أو فنيا

إذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد

ثم قام عنه زال حقه

منع الناس فى الجوامع والمساجد من

استطراق حلق الفقهاء والقراء

إذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما

يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم

وإن حدث منازع ارتكب مالا يسوغ

فى الاجتهاد منع

### فصل : فى أحكام القطائع

٢٢٨ القطائع ضربان : إقطاع تملك ، وهو

تمليك موات ، أو عامر ، أو معادن

أما الموات فعلى ضربين

٢٢٩ وأما العامر فضربان : ماتعين مال كونه

للضرب الثانى : مالم يتعين مال كونه

اصطفى عمر من أرض السواد أموال

كسرى

٢٣٠ القسم الثانى من العامر : أرض الخراج

القسم الثالث : مامات عنه أربابه

ولم يستحقه وارث

صحيفة

٢٣٢ ما انتقل إلى بيت المال منه رقاب

الأموال هل يصير وقفا

ظاهر كلام أحمد فى أرض السواد أنها

صارت وقفا بنفس الفتح

فأما إقطاع الاستغلال فعلى ضربين :

عشر وخراج

أما الخراج فله ثلاثة أحوال

٢٣٥ فأما أرزاق من عدا الجيش إذا قطعوا

بها مال الخراج فتقسم ثلاثة أقسام

أما إقطاع المعادن فضربان

أما الظاهرة فما كان جوهرها بارزاً

٢٣٦ وأما المعادن الباطنة فما كان جوهرها

ممكن الخ

فصل فى وضع الديوان

وذكر أحكامه

٢٣٧ الديوان بالفارسية اسم للشياطين

أول من وضع الديوان فى الإسلام عمر

بإشارة خالد بن الوليد رضى الله عنهما

٢٣٨ مناظرة عمر لأبي بكر حين سوى بين

الناس فى العطاء

مقدار ما فرضه عمر رضى الله عنه من

الأعطيات لكل واحد

٢٣٩ فرض عمر للمنفوس

الديوان موضوع على دهوة العرب

وترتيب الناس فيه معتبر بالنسب

والتفصيل بالسابقة

٢٤٠ حكاية أحمد اختلاف الصحابة وأخذه

بقول من فضل

صحيفة

٢٤٠ اختيار التفضيل

ما يشمل عليه الديوان ينقسم أربعة

أقسام

أما الأول فيها يختص بالجيش

٢٤١ وأما ترتيبهم في الديوان الخ

لم يخل حالهم من أن يكونوا عربا أو

عجماء

٢٤٢ والعرب عدنان وقحطان فيقدم عدنان

وإن كانوا عجماء الخ

وأما الترتيب الخاص فيرتب بالسابقة

وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية

٢٤٣ إذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش

بسبب أوجه

إذا أراد بعض الجيش إخراج نفسه

إذا هرد الجيش للقتال فامتنعوا الخ

إذا مات أحدهم أو قتل استحق وارثه

عطائه

فأما استيفاء نفقات ذريته من عطائه

فإن حدثت به زمانة

٢٤٤ القسم الثاني: فيما يختص بالأعمال

فتشتمل على ستة فصول

الأول: تحديد العمل

الثاني: أن يذكر البلد هل فتحت

عنوة أو صلحا

الثالث: أحكام خواجه

٢٤٥ الرابع: ذكر من في كل ناحية من

أهل الذمة

الخامس: إن كان من بلدان المعادن

أن يذكر أجناس معادنه

صحيفة

٢٤٥ السادس: إذا كان البلد متاخما

دار الحرب وكانت أبوابهم إذا دخلت

دار الإسلام معشورة عن صلح أثبت

ذلك في الديوان

٢٤٦ أعشار الأموال المنقولة في دار الإسلام

من بلد إلى بلد محرمة

إذا غيرت الولاية أحكام البلاد الخ

٢٤٧ القسم الثالث ما يختص بالمال

من تقليد وعزل: ويشتمل على

ستة فصول

أحدها: ذكر من يصح منه تقليد العمالة

الثاني: من يصح أن يقلد

الثالث: العمل الذي يتقلده

الرابع: في النظر ولا يخلو من ثلاثة

أحوال

٢٤٨ إذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل

حاله من أحد أمرين الخ

الخامس: في جاري العامل على عمله

ولا يخلو من ثلاثة أحوال

٢٤٩ إذا كان في عمله مال يجتبي فجاريه

يستحق فيه

السادس: فيما يصح به التقليد

٢٥٠ إذا أراد العامل أن يستخلف على عمله

فذلك على ضربين الخ

٢٥١ القسم الرابع

فما يختص ببيت المال من دخل وخرج

فأما للنفق وأما للغنيمة

فأما لخمس للنفق والغنيمة فينقسم ثلاثة

أقسام

صحيفة

- ٢٥٢ وأما الصدقة فضربان الخ  
وأما المسحق على بيت المال فضربان  
٢٥٣ فأما كاتب الديوان  
فالمعتبر في صحة ولايته شرطان  
إذا صحح التقليد فالذي ندب له منه أشياء  
الأول : حفظ القوانين  
٢٥٤ للثاني : استيفاء الحقوق وهي ضربان  
٢٥٥ الثالث : إثبات للرقوع وتنقسم ثلاثة  
أقسام  
٢٥٦ الرابع : محاسبة العمال الخ  
الخامس : إخراج الأموال  
٢٥٧ السادس : تصفح الظلامات  
فصل في أحكام الجرائم  
تعريف الجرائم  
للأمر مع المتهم ما ليس للقضاة والحكام  
من تسعة أوجه  
٢٥٨ أحدها : له أن يسمع عرف المتهم من  
أعوان الإمارة من غير تحقيق  
للدعوى المقصورة  
الثاني : له أن يراعى شواهد الحال  
وأوصاف المتهم في قوة التهمة وضعفها  
الثالث : له تعجيل حبس المتهم  
للكشف والاستبراء  
ظاهر كلام أحمد أن للقضاة الحبس  
في التهمة  
٢٥٩ الرابع : له أن يضرب المتهم عند  
قوة التهمة ضرب تعزير للاحد  
الخامس : له أن يجبس من تكررت  
منه الجرائم حبسا مستديما  
السادس : له لإحلاف المتهم

صحيفة

- ٢٦٠ السابع : له أن يأخذ أهل الجرائم  
بالتوبة إجبارا  
الثامن : له أن يسمع شهادات أهل المهن  
ومنه لا يجوز أن يسمع منه القضاة  
التاسع : للأمر النظر في الموائبات  
وإن لم توجب غرما ولا حدا  
إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة  
أن يشهرهم وينادي عليهم الخ  
فأما الحدود فضربان  
فأما المختص بمقوق الله فضربان  
٢٦١ أما ما أوجب في ترك مفروض الخ  
تارك الصلاة الخ  
تارك الصيام  
٢٦٢ تارك الزكاة  
وأما الحج الخ  
٢٦٣ أما الممتنع من حقوق الآدميين  
فأما ما أوجب بارتكاب المحظورات  
فضربان الخ  
أما حد الزنا فيجب الخ  
حكم البكر  
٢٦٤ اختلاف الرواية عن أحد  
هل المحسن يجلد مع الرجم  
ليس الإسلام شرطا في الحصانة  
اللوأط وإتيان البهائم زنا  
ثبوت الزنا بأحد أمرين  
من شرط الشهادة الخ  
٢٦٥ إذا شهد أربعة بالزنا وشهد نساء  
ثقات بأنها بكر  
إذا رجم للزاني لم يحفر له  
هل يجب على شهود للزنى حضور الحد

صحيفة

٢٦٥ لا يحد الحامل حتى تضع الخ

إذا ادعى شبهة محتملة

٢٦٦ إذا غاب الزاني بعد القدرة لم يسقط

عنه الحد وكذا السارق والمحارب

متأخرة الميموني لأحمد

حكم قطع السرقة

تقدير نصاب السرقة بأحد شينين

المال الذي تقطع فيه اليد

القطع بسرقة أستاذ الكمية

٢٦٧ اعتبار الحرز في وجوب القطع

سرقة آنية الذهب والفضة

يقطع التباشي وجاحد العارية .

٢٦٨ آلة اللهو والفرق بينهما

إذا اشترك جماعة في نقب الخ

يستوى في القطع للرجل والمرأة

لا يقطع صبي ولا مجنون بخلاف سكران

ومغنى عليه ولا عبد

وأما حد الحر

ففي قدره روايتان

٢٦٩ لا يحد السكران حتى يقر أو يشهد

عليه الخ

٢٧٠ حد السكر الذي يمنع صحة العبادات

ويوجب الفسق على شارب النبيذ الخ

حد القذف واللعان

وجوب الحد باجتماع خمسة شروط

بالمقذوف وثلاثة في قاذفه

القدف بالمواط وإتيان البهائم

صريح القدف وكنايته

صحيفة

٢٧١ اختلاف الرواية على أحمد في التعريض

وبيانه

قذف المهت

إذا لم يحد القاذف حتى زنى المقذوف الخ

اللعان

٢٧٢ وأما قود الجنائيات وعقوبها

العبد المحض وحكمه

٢٧٣ الخطأ المحض وحكمه وبيان العاقلة

٢٧٤ دية الحر المسلم

أصول الديات خمس

دية اليهودي والنصراني والمجوسي

العبد شبه الخطأ وحكمه

٢٧٥ التغليظ بالحرم والإحرام والأشهر الحرم

والرحم

اشترائك الجماعة في قتل الواحد

قتل الواحد جماعة الخ

وإن طلب بعضهم القود وبعضهم الدية

٢٧٦ القود في الأطراف

الأمر بالقتل والمكره عليه

٢٧٧ وأما الشجاج

٢٧٨ فأما جراح الجسد فلا يتقدر دية شيء

منها إلا بالجائفة الخ

معنى الحكومة

على كل قاتل نفس ضمن دينه الكفارة

إذا ادعى قوم قتلا مع لوث

٢٧٩ إذا وجب القود لم يكن لوليه أن يتفرغ الخ

التعزير وحكمه وما يختلف فيه

يخالف التعزير الحدود من وجهين الخ

٢٨٠ والأدب من ثلاثة إلى عشرة

صحيفة

٢٨١ إذا سرق من حرز أقل من نصاب  
غرم مثليه

الوجه الثاني أن الحد لا يجوز العفو عنه الخ  
إذا افتري على الأب وقد هلك فعفا الابن  
إذا فعل ما يوجب التعزير فعفا صاحب  
الحق هل يسقط حق السلطنة ؟

٢٨٢ ما تعلق بحق الله هل للسلطان إسقاطه ؟  
ما ذكره الاصطخرى فيمن طعن على  
أحد من الصحابة

لو تشاتم والد مع ولده  
التعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه  
من التلف

إذا ضرب المعلم صبيا والزوج زوجته  
حند النشوز فتلغا الخ

٢٨٣ صفة الضرب في التعزير

ضرب الحد يجب أن يفرق الخ  
جواز الصلب في التعزير  
هل يجرّد في التعزير ؟

جواز النداء عليه بذنبه إذا تكرّر  
هل يسود وجهه ؟

كراهة أحد لتسويد الوجه  
ماروى عن عمر في شاهد الزور

٢٨٤ قصة نصر بن حجاج مع عمر

فصل : في أحكام الحسبة

تعريف الحسبة والفرق بين المحتسب  
والمتطوع من تسعة أوجه

٢٨٥ من شروط وإلى الحسبة أن يكون  
خييرا

هل يقتصر إلى أن يكون من أهل الاجتهاد ؟

صحيفة

٢٨٥ الحسبة واسطة بين أحكام القضاء  
وأحكام المظالم الخ

فأما وجهها موافقتها لأحكام القضاة  
وأما وجهها قصورها عنها

٢٨٦ وأما وجهها زيادتها على أحكام القضاة  
وأما ما بين الحسبة والمظالم

٢٨٧ اشتغال الحسبة على أمر بالمعروف ونهى  
عن المنكره وانقسام الأمر بالمعروف  
ثلاثة أقسام

ما تعلق بحق الله تعالى

٢٨٨ أما صلاة الجماعة

أما من ترك صلاة الجماعة

أما الأذان والقنوت في الصلاة

٢٨٩ وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه مافق  
وأما في حقوق الآدميين فضربان :

عام وخاص

فالعام كضرب البلد إذا تعطل وسورها  
إذا تهدم

٢٩٠ والخاص كالحقوق إذا مطلّت والدبون  
إذا أخذت

٢٩١ وأما الأمر بالمعروف فيما كان مهتركا  
بين حقوق الله وحقوق الآدميين

وأما النهى عن المنكر فينقسم ثلاثة  
أقسام

٢٩٢ أما النهى عنه في حقوق الله فثلاثة  
أقسام

أما المتعلق بالعبادات

٢٩٣ وأما ما تعلق بالمحظورات

منع مواقف الرب

صحيفة

٢٩٤ المجاهرة بإظهار الخمر والنبذ والسكر

المجاهر بالملاهي، لعب الأطفال وحكمها

٢٩٥ تقليد أبي سعيد حسبة بغداد وإزالته

سوق الداذي

إنكار المجاهرة ببعض المباحات

الم يظهر من المخطورات

٢٩٦ إذا غلب على الظن استمرار قوم بمعضية

قصة المغيرة بن شعبة مع جميل بنت

محجن بن الأرقم

دهول عمر على قوم يتعاقرون على شراب

اختلفت الرواية عن أحد فيما ستر منها

٢٩٧ فأما المعاملات المنكرة الخ

وأما ما اختلف الفقهاء فيه

ما قاله أبو إسحاق في كتاب المتعة له

أولاد الرافضة أولاد زني

لا يفسخ نكاح حكم به قاضي إذا تأول

فيه تأويل الخ

٢٩٨ مما يتعلق بالمعاملات خسر المبيعات

تدليس الأثمان

٢٩٩ المنع من التطفيف والبخس

إذا استراب بموازين السوق

الزور على الطابع

إذا اتسع البلد واحتاج أهله إلى كيالين

ووزانين الخ

فإن ظهر من أحد المخفارين للكيل

والوزن تطفيف

يقر الأمانة من الدلائل

٣٠٠ فأما اختيار القسام والزراع والجرامس

ومما ينكره المحتسب التبائع بما لم يؤلف

صحيفة

٣٠٠ وأما ما ينكره في حقوق الآدميين

لو أقر الجار جاره على تعديه

لو انتشرت أغصان شجرة إلى داره

ولو انتشرت عروق شجرة تحت الأرض

حتى دخلت في أرضه

٣٠١ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع

نخل لسيرة بن جندب كان في حائط

رجل من الأنصار

فإن نصب المالك تنورا في داره فتأذى

الجار بدخانته أو نحو ذلك

٣٠٢ إذا تعدى مستأجر على أجير وعكسه

مما يأخذ ولاية الحسبة بمراعاته من أهل

الصنائع ثلاثة أصناف

فأما من يراعى عمله في الوفاء والتقصير

٣٠٣ وأما من يراعى حاله في الأمانة والخيانة

وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة

لا يجوز التسعير في الأقوات وغيرها

ما ينكره مع الحقوق المشتركة كالمنع

من الإشراف على منازل الناس الخ

٣٠٤ منع أهل اللذة من تغلية البناء

أخذ أهل اللذة بما شرط عليهم من

لبس القبار الخ

إذا كان في أئمة المساجد من يطيل

الصلاة الخ

٣٠٥ إذا كان في القضاة من يحجب الخصوم

استعمال العبيد فيما لا يطيقون

استعمال المواشي فيما لا ينطق

امتناع السيد من كسوة عبده ونفقته

٣٠٦ تزويج المملوك إذا بلغ



صحيفة	صحيفة
٣٠٦ منع إخراج الأجنحة والسباطات	٣٠٦ منع أرباب السفن من حمل السلاح تسعة
٣٠٧ نقل الموتى من قبورهم	إذا كان في أهل الأسواق من يعامل النساء
منع خصاء الآدميين والبهائم	النظر في مقاعد الأسواق
منع خضاب الشيب بالسواد	إذا بنى قوم في طريق سابل ومنع آلات البناء في الشوارع
منع التكسب بالكهانة واللهم	
٣٠٨ استمارة أبي بكر من الكهانة	